مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 18 العدد 1، 2021، ص ص 291- 317

الليبراليّة والإنسانيّة - الحالة العربيّة

إبراهيم بدران *

تاريخ الاستلام 2020/08/16 تاريخ القبول 2020/10/15

ملخّص

تركز الليبرالية كمدرسة فكرية على حرية الفرد وحكم القانون ورفض السلطوية والفصل بين السلطات والحكومة الدستورية والحرية الاقتصادية والتسامح مع الآخر فكراً ورأياً واعتقاداً.

وبالتالي فهي فلسفة تنطلق من رؤية إنسانية حجر الزاوية فيها حرية الفرد وحقوقه بإمكاناته وإبداعاته؛ حتى لا تقف السلطة عقبة أمام انطلاقه لبناء المجتمع المتقدم. والترجمة العملية لليبرالية هي الديمقراطية المؤسسية والمواطنة وحرية التملك والتي تعارضها غالباً القوى المحافظة الأيديولوجية. ولأن الليبرالية الرأسمالية ليست بأيديولوجيا وقوالب فكرية واقتصادية نمطية، فإن كل مجتمع يبني اقتصاده ومؤسساته حسب ما يبدعه خبراؤه ومفكروه وبيئته الجغرافية. ولذلك تختلف الدول تماماً في تفاصيل اقتصاداتها ومؤسساتها السياسية ودساتيرها رغم التقائها بالنظرية الكلية وهي الديمقراطية والرأسمالية. لقد كان لحركة التنوير ثم التصنيع التي مثلتها الثورات الصناعية الأربع الدور الأكبر في دفع المجتمعات نحو الليبرالية. وهذا ما نراه في أوروبا واليابان وغيرها، كل دولة على طريقتها.

لقد تم في المنطقة العربية رفض الليبرالية انطلاقاً من مواقف عقائدية أو ماضوية، أو جراء تحميل الفكر الليبرالي مسؤولية السياسات العدوانية التي تنتجها الدولة الكبرى، وهي دول ليبرالية دون الانتباه إلى أن السياسة شيء والأفكار والمبادئ شيء آخر. إن المنطقة العربية وجنوب الصحراء لا تزال من أقل المناطق في العالم انخراطاً في المسار الديمقراطي وفي الحرية والتسامح تجاه الآخر، الأمر الذي يضع المسؤولية على القيادات السياسية والفكرية في كل بلد من أجل اللحاق بركب الحرية والتقدم.

الكلمات المفتاحيّة: الليبرالية، حرية الفرد، الاقتصاد الحر، الإنسانية، الثورة الصناعية، الحالة العربية.

1- المسألة:

تعاني المنطقة العربية من إشكالات اقتصادية وسياسية وفكرية بالغة التعقيد، سواء في جانبها الناعم أو في الجوانب الصلبة. فالأقطار العربية هي الأعلى على سلم البطالة (ضِعْف المعدل

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2021.

* مستشار رئيس جامعة فيلادلفيا للعلاقات الدولية والمراكز العلمية، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن.

العالمي) وشديدة الاعتماد على الدول الأخرى، سواء في الدواء أو الغذاء حيث يتعدى العجز الغذائي حاجز الـ (30) مليار دولار سنوياً، أو الأجهزة والماكنات أو التكنولوجيا أو الدفاع والمعدات العسكرية وغيرها[1]. ولم تستطيع دول المنطقة أن تبني تكتلاً اقتصادياً متماسكاً، فلا تتعدى التجارة البينية العربية (8%) من مجمل التجارة العربية الدولية[2]. كما أنها لم تفلح في حل مشكلاتها الداخلية وأهمها بناء الدولة الوطنية المتماسكة المتوافقة مع تطلعات الجماهير، حتى انزلقت العديد من هذه الدول في حروب أهلية وصراعات مذهبية، وأصبحت المنطقة مسرحاً للتدخلات الإقليمية والدولية. هذا في الوقت الذي يغيب فيه دور المفكرين والعلماء والخبراء والمثقفين. ولا خلاف أن هناك أسبابا متعددة ومعقدة وراء كل ذلك تعود إلى جذور تاريخية وبيئية ومعتقدية وثقافية وفكرية متداخلة. إن اللافت للنظر تشتت الرؤية ليس لدى صانعي السياسة فقط وإنما لدى أصحاب الفكر والثقافة وعلى نطاق واسع. وهؤلاء موزّعون بين التوجس من المستقبل والحنين إلى الماضي والتصالح مع السلطة والتردد إزاء الفكر التنويري والاستغراق في العقائدية الرافضة لكل ما يخالفها، أو المكفرة لكل جديد والمشككة بإنجازات الآخرين، رغم فرط الاستهلاك العربي لهده الإنجازات.

وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية، ونهوض دول كانت في غاية التخلّف، كالصين والهند وسنغافورة وماليزيا وغيرها، أصبح واضحاً أن لا بديل عن نهج مختلف في التعامل الاقتصادي والفكري والمؤسسي في الدولة التي لا بد من أن ترتكز إلى الحرية والديمقراطية وحكم القانون والملكية الخاصة والاستثمار الرأسمالي الحر، وهو ما تعبر عنه الأفكار الأساسية لليبرالية. غير أن السلطة والتوجهات الأيديولوجية والقوى المحافظة لا تنفك عن التشكيك بكل ما يجسر الفجوة ما بين الطموح إلى التقدم والحياة الإنسانية الفضلى، بحجة التغريب أو الخصوصية أو الرأسمالية العالمية وغيرها.

ومن هنا فإن مواجهة هذه المسألة، ومن منظور عملي واقعي، تتطلب إعادة قراءة الليبرالية وتعرّف جوانبها المختلفة؛ للمساهمة في الخروج من حالة التشتت إلى الرؤية الواضحة لطريق المستقبل مهما تغيرت الأسماء والصفات والمراحل.

2- مدخل عام:

تعود انطلاقة الليبرالية إلى القرن السابع عشر؛ عصر التنوير والثورة العلمية التي كان لها أثر كبير في النظرة "تجاه الطبيعة والإنسان"، ثم الثورة الصناعية الأولى. وكانت البدايات مع ثورة عام 1688 في إنكلترا والتي وضعت ضوابط دستورية تحد من سلطات الملك المطلقة هناك، وتنهي حقه الإلهي في الحكم وتعطي الشعب الفرصة لتقرير شؤونه. ثم أعقبها إعلان الاستقلال الأمريكي عام 1776 والذي نص على مبادئ الحرية والمساواة بين الناس، ثم الثورة الفرنسية عام

1789 بشعارها: حرية – إخاء – مساواة. وكان من أبرز مفكري الليبرالية الفيلسوف البريطاني جون لوك (1632-1704)، والثائر الأمريكي الفيلسوف توماس بين (1737 – 1809) والقاضي السياسي الفرنسي منتسكيو (1689 – 1755).

تبلورت الليبرالية في القرن التاسع عشر وتجذرت أفكارها في أوروبا وأمريكا إبّان الثورة الصناعية الثانية (1870 – 1969)، وفي خضم حركة بناء الاقتصادات والمجتمعات والإدارات الجديدة التي كانت تتقدم يوماً بعد يوم، بما في ذلك تراكمات رأس المال والانقسام الطبقي؛ الأمر الذي سلط الأضواء على الفرد وحقوقه وحرياته في المجتمعات التي انخرطت في التصنيع والديمقراطية وراحت تتحرر من قيود الزراعة والإقطاعية[3].

وخلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين راحت الحكومات في أوروبا، وبضغوط مجتمعية متواصلة، تتحول بدرجات متفاوتة إلى الليبرالية والديمقراطية (الموجه الأولى للديمقراطية)، بمعنى الفصل بين السلطات والمساواة بين المواطنين وضمان الحريات، وتطبيق ذلك على الاقتصاد، أي السوق الحر، والحد من تدخل الحكومة بالتجارة، وهي أفكار الليبرالية الاقتصادية التي تحدث بها آدم سميث (1723-1790) في كتابه "ثروة الأمم"[4]، وجون ستيوارت ميل (1806-1873) في كتابه "قواعد الاقتصاد السياسي"[5].

وفي عام 1938 وعلى ضوء صعود الأنظمة الاستبدادية الشمولية المضادة للحريات والرافضة للديمقراطية في أوروبا وخاصة النازية في ألمانيا، والفاشستية في إيطاليا، والفرانكوية في إسبانيا، والسلازارية في البرتغال، إضافة إلى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، وعلى إثر الكساد الكبير عام 1928 وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، واتساع نطاق البطالة لتشمل ملايين العمّال ظهرت الليبرالية الجديدة أو النيوليبرالية في باريس لتعطي الجانب الاقتصادي جل اهتمامها، وتركز على اقتصاد السوق وحرية الأسواق وتقليص تدخل الحكومة. إلاّ أن اندلاع الحرب العالمية الثانية صرف الاهتمام كلياً عن الموضوع وحتى أوائل عام 1970.

وخلال الفترة 1945 إلى 1970 تم إنشاء العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، وإصدار العديد من المواثيق الأممية في السياسة والاقتصاد والتعليم والثقافة وحقوق الإنسان. واستعادت الاقتصادات الأوروبية والأمريكية واليابانية حيويتها ونموها المطّرد، وتمكنت مؤسساتها وشركاتها من الإدارة الناجحة والحاكمية المتفوّقة، وأصبحت هذه الأقطار لديها الفوائض الإنتاجية والمالية الوفيرة، ولديها المؤسسات التي أفادت من التقدم العلمي والتكنولوجي، ومعطيات الثورة الصناعية الثانية، وأصبحت مؤسساتها الاقتصادية وشركاتها الكبرى تبحث عن أسواق وعن نشاطات إضافية، فاستعادت النيوليبرالية أو الليبرالية الجديدة حيويتها لتركز على الاقتصاد ليقوم على السوق الحر

والتجارة الحرة وإلغاء الحمائية للسلع الوطنية وخصخصة المؤسسات التي تديرها وتملكها الدولة وفكفكة التنظيمات deregulation الحاكمة للنشاطات الاقتصادية. وكان وراء تلك الأفكار، التي تبنتها مارجريت تاتشر في بريطانيا ورونالد ريغان في أمريكا، مجموعات الشركات corporations الكبرى التي أخذت تتوسع في كل اتجاه وفي كل تخصص، وأصبحت ذات قوة ونفوذ يؤثران على السياسيين في أوروبا وأمريكا، وعلى المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الحرة والتي راحت جميعها تضغط على الدول النامية لتبني أفكار النيوليبرالية الاقتصادية كشرط لحصولها على القروض والمساعدات[6].

على أن مثل هذه التوجهات أو الأفكار مرهونة من ناحية عملية وسياسية بالنسبة للدول بمصلحة الاقتصاد الوطني؛ فحينما أصبحت الصناعات الصينية من القوة بحيث تهدد نظيراتها الأمريكية والأوروبية لم تتردّد الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي في فرض رسوم جمركية على المنتجات الصينية والمعركة لا تزال قائمة[7].

ودون دخول في التفاصيل التاريخية، فإن الليبرالية تقوم على جملة من المبادئ الإنسانية والسياسية والاقتصادية؛ فعلى الجانب الإنساني هناك حرية الإنسان وحقه في استعمال هذه الحرية في إطار المسؤولية عن أفعاله، وهناك المساواة بين الناس بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس والاعتقاد (جون لوك). وعلى الجانب السياسي تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، ورقابة المجتمع على أداء الحكومة، والمشاركة في صنع القرار ووضع الضوابط القانونية لذلك (منتسكيو). وعلى الجانب الاقتصادي تقوم على اقتصاد السوق وحرية التملك والاستثمار وعدم تدخل السلطة بالأعمال إلاّ في أضيق الحدود (آدم سميث).

ويعبر "الدستور الليبرالي الدولي" عن هدف الليبرالية المتمثل في إنشاء "مجتمع حر يقوم على الحرية الشخصية والمسؤولية الشخصية والعدل الاجتماعي ويتيح وسائل التعاون وتبادل المعلومات بين الأعضاء وبين جميع رجال ونساء العالم"[8]. وفي "بيان أندورا الليبرالي Andorra Liberal Manifesto " الصادر عن تجمّع "الليبرالية الدولية" عام 2017 ركّز البيان على تسع نقاط رئيسية هي: دعم الحقوق المتساوية للجميع، والدفاع عن حقوق الإنسان ضمن القانون والدستور، وتمكين المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون والمجتمع المدني، والدفاع عن حرية المعلومات والتعبير والإعلام والحق في الخصوصية، وتعزيز التعليم ورعاية توسعه والترويج له، وتيسير الوصول لأفضل رعاية صحية في مواجهة المرض والإعاقة، وضمان استدامة النمو، ودعم التطورات التكنولوجية ومكافحة إساءة الاستخدام، ودعم التجارة والاستثمار، ودعم الهجرة القانونية، وتعزيز السلام والتعاون الدولي[9].

فالتحرر بناء على هذه الفلسفة هو الأساس في حرية التجارة والتصنيع وهو المدافع عن التسامح الديني[10]. ويترتب على ذلك التأكيد على الحقوق المدنية والديمقراطية وفصل المسألة الدينية عن إدارة الدولة. والليبرالية هي الفكر المعزز والحاضن للاقتصاد الحر والرأسمالية المعاصرة التي صنعتها أساساً الثورتان الصناعية الأولى والثانية وما بعدهما.

على أن القيمة الإنسانية والسياسية لليبرالية والأهمية العملية لها تتمثل في أن الليبرالية تعبر عن توجه صريح وفكر مناهض ومخالف ورافض ومناقض للسلطة الحكومية المهيمنة، وللمركزية السلطوية والحاكمية المغلقة، سواء كان ذلك في الاقتصاد أو السياسة أو الفلسفة، وسواء بالكلام أو الموقف أو الاعتقاد. وهذا في حدّ ذاته يمثّل قيمة إنسانية متميّزة.

وتعرف الموسوعة البريطانية الليبرالية بأنها " مذهب سياسي يعتبر أن حماية وتعزيز حرية الفرد هي المعضلة المركزية في السياسة. وإن الحكومة ضرورية لحماية الأفراد من أذى الآخرين وإن الحكومة بذاتها يمكن أن تكون تهديداً لحرية الفرد (كما في الأنظمة الشمولية والسلطوية) وأن القوانين والقضاة والشرطة ضرورية لحماية حياة الفرد وحريته ويمكن أن تكون (في الأنظمة الشمولية) ضد الفرد. وحسب الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية) فإن العمل الرئيس للحكومة يتمثل في إزاحة العوائق التي تمنع الأفراد من العيش أحراراً وتحول دونهم ودون تحقيق إمكاناتهم. وهذه العوائق هي مثل الفقر والمرض والتمييز والجهل"[11].

أما موسوعة أوكسفورد البحثية Oxford Research Encyclopedia فإنها تعرف الليبرالية في جوانبها الثلاثة السياسي والمجتمعي والاقتصادي على النحو التالي:

"ترتبط الليبرالية في السياسة بحكم القانون واللاسلطوية non-authoritarianism والحكومة الدستورية المحدودة السلطات والتي تضمن الحريات السياسية والمدنية. والمجتمع الليبرالي مجتمع متسامح مع المذاهب السياسية والدينية والفلسفية والقيمية المختلفة، ويسمح للأفراد أن يعبروا عن ضمائرهم واعتقاداتهم وآرائهم في جميع الأمور وفق توجهاتهم. والاقتصاد الليبرالي هو اقتصاد غير مخطط (من الحكومة) ويقوم على المنافسة وحرية الأسواق ويحترم الملكية الخاصة والتحكم في مصادر الإنتاج"[12].

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية راحت الليبرالية، وبعدها الليبرالية الجديدة، تزحف بدرجات مختلفة وتنتشر في القارات الخمس (باستثناء الدول الاشتراكية لفترة محدودة بين (1917 – 1990) باعتبارها الأمر الطبيعي الذي ينبغي أن يكون من حيث الجوانب السياسية والإنسانية والاقتصادية. ولم يكن هذا الانتشار من حيث الجوهر تبشيرياً أيدولوجياً، أو عبر حملات إعلامية، وإنما فرضته التطورات الاجتماعية وزيادة الوعي المجتمعي وتجارب الدول المتقدمة وانتشار التعليم ونشاطات منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية غير

الأيديولوجية. وأسهم هذا الانتشار في تحفيز موجة الديمقراطية الثانية بعد الحرب العالمية الثانية ولاحقاً بعد فشل التجربة الاشتراكية وتصدع الأيديولوجيا الشيوعية حتى الانهيار.

لقد أصبحت الدول المتقدمة في اقتصاداتها وصناعاتها الأكثر تقدماً على سلم الليبرالية. ويبين الجدول رقم (1) الدول العشر الأولى الأكثر ليبرالية، وهي دول هادئة متصالحة مع نفسها إلى درجة كبيرة، وتتمتع بديمقراطية مستقرة واقتصادات مزدهرة. في حين يبين الجدول رقم (2) الدول الأقل ليبرالية. وهي ضعيفة في اقتصاداتها.

جدول (1): ترتيب أعلى الدول على دليل الحرية **Liberty Index 2018**

الدولة	نيوزيلندا	سويسرا	كندا	أستراليا	النرويج	السويد	لوكسمبورغ	فنلندا
الترتيب	1	2	3	4	5	6	7	8
متوسط دخل الفرد ألف دولار سنوياً	41.6	80.6	45.1	55.7	75.4	52.9	105.9	45.9

هولندا	أيسلندا
10	9
48.6	70.2

جدول (2): الدول الأدنى على دليل الحرية

الدولة	أوزبكستان	أثيوبيا	السودان	ليبيا	سوريا	كوريا الشمالية
الترتيب	172	172	173	177	180	181
متوسط دخل الفرد ألف دولار سنوياً	1.5	0.87	1.4	8	2.1	1.8

المصدر: Wikipedia (International monetary Fund).

وفي الجانب السياسي لم يكن الفكر الليبرالي عموماً مرحّباً به في الدوائر الرسمية ولدى الإعلام والثقافة الرسمية والمثقفين المؤازرين للسلطة في جميع البلدان السلطوية والأيديولوجية، لأنه يضع حدوداً على سلطة الدولة، ويدفع باتجاه الديمقراطية والفصل بين السلطات. وهو أمر تضع الأنظمة غير الديمقراطية أمامه شتى العقبات. كما أن القوى المحافظة والقوى العقائدية الأيديولوجية كانت ولا تزال المقاوم الرئيس للفكر الليبرالي. وبانهيار الدول الأيديولوجية بقيت القوى المحافظة والمتسلطة هي الرافض لليبرالية فكرًا وفلسفة.

3- الليبرالية وحرية الفرد:

ولعل السؤال الكبير الذي يثار دائماً هو: لماذا التركيز على حرية الفرد واعتبارها المعضلة الكبرى وبالتالي دعوة الليبرالية لأن يتمثل الدور الرئيسي للحكومة في حمايتها؟ ولماذا يقوم

الاقتصاد الليبرالي الرأسمالي على الملكية الخاصة والتنافس والأسواق الحرة؟ ولماذا انطلقت الليبرالية من أوروبا وليس من آسيا أو إفريقيا؟

وحقيقة الأمر: إن الإجابة لها أبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية المتداخلة. فمن حيث الجانب السياسي شهد التاريخ، وعلى مدى القرون في جميع المجتمعات، ربما بدون استثناء، حالات متواصلة أو متقطعة من طغيان السلطة والحكم على الأفراد والجماعات واستعبادهم أو استغلالهم بشتى الوسائل، ابتداء من عبيد أثينا وانتهاء بالأنظمة السلطوية القمعية من أمثال نظام هتلر وموسوليني وفرانكو وسالازار وستالين والقذافي وغيرهم. وكان هناك ملايين الضحايا للأنظمة القمعية والسلطات الشمولية والحكومات الأيديولوجية المتشددة من الناس العاديين والنشطاء السياسيين في آسيا وأوروبا وإفريقيا على مدى السنين، وكما نرى نماذج منها في الجدول رقم (3).

جدول (3): ضحايا بعض الأنظمة القمعية (مليون نسمة).

الستالينية	النازية	الفاشستية	الصين - الثورة الثقافية	الخمير الحمر	فرانكو
6 مليون	**1.25**	**0.25**	**2.0**	1.2 مليون	**0.200**

كما شهد العالم حروباً طاحنة في مناطق مختلفة، كثيراً ما أشعلتها أنظمة قمعية أو دكتاتوريات دموية أو دول استعمارية كان لها طموحات توسعية، فراح ضحيتها ملايين الأفراد. ولعل ضحايا الحرب العالمية الثانية نموذجٌ لا تزال آثاره ماثلة للعيان. انظر الجدول رقم (4).

جدول (4): ضحايا الحرب العالمية الثانية (مليون نسمة).

العدد الكلي	ألمانيا	الاتحاد السوفياتي	اليابان	فرنسا	الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	بولندا
80	7.2 مليون	24	3.1	0.6	0.42	17.5	5.7
مصادر متعددة Wikipedia						الهند	بريطانيا
						2.1	0.45

فالحرية الليبرالية هنا هي دعوة طبيعية لحماية الإنسان من أن يتغول عليه الأقوى، وهي في معظم الأحيان الأنظمة السياسية القمعية. وإذا تمت مثل هذه الحرية تكون هناك فرصة لانطلاق الإنسان دون قيود في عقله وفكره وخياله ومعتقده وإنجازاته.

وما زال هناك أكثر من (20) دولة تقوم على أنظمة شمولية قمعية ابتداء من كوريا الشمالية وانتهاء بجنوب السودان. إن الضحية دائماً هو الإنسان حين لا يملك حريته ولا حياته وحين

يتحكم بها الآخرون. ولذا فإن وضع المسؤولية على الحكومة في حماية الفرد، وتركيز الفكر الليبرالي على الحرية وحماية الإنسان من تغوّل السلطة يقوم على مبررات إنسانية مقبولة.

الجانب الثاني لأهمية التركيز على حرية الفرد وحرية رأس المال يتمثّل في دور الفرد ودور رأس المال في المجتمع الصناعي المتقدم والمجتمع المعرفي؛ ذلك أن ما شهدته أوروبا وأمريكا وانتقل بعد ذلك إلى العالم من علوم واكتشافات واختراعات وابتكارات ومصانع وآلات ومعدات إبّان الثورة الصناعية الأولى والثانية وما بعدهما حتى يومنا هذا، كل ذلك كان وسيبقى من إنتاج الأفراد وإبداعاتهم وعبقرياتهم وجهودهم ومخاطراتهم بصفتهم الفردية أو كمجموعات وعلى مختلف مستوياتهم، ابتداء من العامل في المصنع وانتهاء بالعالم في المختبر[13]. ومثل هذا الإبداع والإنتاج ما كان ليتحقق في أفضل صورة له دون حرية، ودون ثقة الفرد بنفسه وحقه في صنع مستقبله دون قيود. وما كان الإنجاز ليتبلور على شكل تراكمات اقتصادية ومؤسسات إنتاجية لتلك الإبداعات لولا حرية رأس المال بالقرار والمخاطرة والدفع نحو التوسع. فالعبودية المادية أو المعنوية أو الجسدية أو الفكرية أو الاقتصادية أو البيروقراطية، وانعدام الحرية للإنسان أو لرأس المال أو تقييدها، لا تمكن المجتمعات من تنشئة أو احتضان مبدعين ومجددين ومطوّرين ومستثمرين، ولا تتمكن من تحويل إبداعاتهم إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية. والحرية هنا حرية العقل والفكر والعلم والنفس والاستثمار والحركة. وكلما تقدم المجتمع أصبحت الحاجة إلى الإبداع أقوى، ومواجهة التنافس والتفوق أكثر، والحاجة إلى رأس المال الحر والمغامر أوسع، وتطلّب ذلكَ حرية أكثر وأشمل وأعمق ضمن ضوابط إنسانية واجتماعية ومؤسسية وقانونية واضحة.

لقد كان الاتحاد السوفياتي السابق نموذجاً لغياب الحرية ولسيطرة الدولة على الإنسان وعلى رأس المال، الأمر الذي قلّل من الإبداعات والابتكارات، وجعل النظام السوفياتي يخسر الحرب الباردة مع الغرب ويتراجع حتى الانهيار.

والجانب الثالث لتركيز الليبرالية على الحرية هو نفسي مجتمعي. فالحرية حالة تكاملية وليست تجزيئية. بمعنى أن تكون الحرية متاحة في القول مثلاً وغير متاحة في العمل، متوفرة في الاقتصاد ومسلوبة في السياسة فذلك لا يجدي أبداً. كما أن الحرية، لكي تكون محرّكاً فاعلاً في تقدم الإنسان وانطلاقه، ينبغي أن تكون في الفضاءات الإنسانية كافة، أي في الفكر والأدب والفنون والاعتقاد والرياضة والمال والمغامرة إلخ. وهذا ما تجلى في التحوّلات التي شهدتها الدول المتقدمة.

على أن المسألة البالغة الأهمية لحرية الإنسان من منظور مدني هي تأثيرها في بنية الدولة وفي الترجمة العملية للحرية ودور الحكومة في حماية هذه الحرية. فلتحقيق الحرية وصيانتها من

طرف الآخرين والحكومة لا بد من إنشاء القوانين والأنظمة العادلة، وبناء المؤسسات المستقرة التي تصون المواطنة وتضمن الحقوق وتحد من سلطات الحكومة وتفصل بين السلطات وغير ذلك من أدوات وضوابط. بمعنى آخر إن الترجمة العملية للفكر الليبرالي تدفع باتجاه الديمقراطية وحكم القانون والمواطنة وتنظيم الحياة المجتمعية في الدولة الحديثة بالشكل المتقدم الذي تمثله المجتمعات الليبرالية الديمقراطية القائمة اليوم، دون أن يعني ذلك أبداً الاستنساخ الحرفي للتفاصيل من دولة إلى أخرى أو من مرحلة إلى أخرى، ودون أن يعني ذلك غياب الأخطاء والتعثرات وسوء الحاكمية من آن إلى آخر.

4- الليبرالية والإنسانية:

لم تكن الليبرالية لتتعارض مع حقوق الإنسان، أو المفاهيم والمبادئ الإنسانية، بل انبثقت هذه الفلسفة وتطورت في جوانبها السياسية والاقتصادية لتعزز حقوق الإنسان وتدعم التوجهات الإنسانية، وكما عبر عن ذلك بوضوح شديد "بيان أندورا" المشار إليه سابقاً.

غير أن الإشكالية في الرؤية تنشأ عند الربط المباشر بين سياسات الدول (الغربية) وبين فلسفة ومفاهيم الليبرالية ذاتها، أو الربط المباشر بين تضخم نفوذ وحجوم الشركات العالمية العابرة للحدود بدون ضوابط وبين مبادئ الليبرالية أو الليبرالية الجديدة، أو عند المقارنة بين أصحاب الثروات الضخمة وبين الفقر الموجود في دول مختلفة متقدمة ونامية، وافتراض أن هذا الفقر وتصاعده ناشئ عن الفكر الليبرالي والفلسفة الليبرالية. ويبين الجدول رقم (5) غياب العلاقة بين الفقر وطبيعة الاقتصاد أو الفلسفة. إذ إنّ الأمر يعتمد على بنية الاقتصاد والمنظور الاجتماعي وسلامة القرارات ونجاعة الأداء، حتى لو كانت جميعها اقتصادات رأسمالية. إن الأفكار التي يتوافق معها المسؤول في الدولة أو حتى الحكومة بكاملها شيء، وإدارة الماكنة الاقتصادية وتنظيمها شيء آخر.

جدول (5): نسبة السكان تحت خطر الفقر (نسبة مئوية).

الدولة	أرمينيا	الصين	مصر	أثيوبيا	الهند	الأردن	لبنان	هنغاريا	روسيا	المغرب
نسبة السكان تحت خط الفقر	29.4	3.1	27.8	29.6	21.9	14.4	27.4	14.9	13.4	8.9

المصدر: تقرير البنك الدولي CIA World Fact book 2017

كذلك إذا نظرنا إلى بعض الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وغيرها، وهي جميعها دول ليبرالية ديمقراطية متقدمة بدرجات متقاربة. فهل يمكن الربط بين حرب الولايات المتحدة الأمريكية على فيتنام وبين الفكر الليبرالي أو الديمقراطي؟ أو الربط بين استعمار فرنسا للجزائر والفكر الليبرالي الديمقراطي الإنساني؟ أو بين التضخم الهائل

بإمكانات شركة نوكيا (فنلندا) أو هيتاشي (اليابان) أو هونداي (كوريا) على مستوى العالم وبين الفكر الليبرالي؟ بالتأكيد لا. والأمثلة كثيرة.

إن مثل هذا الربط إذا تم افتراضه يفتقر إلى الصواب لأسباب عديدة:

أوّلها أنّ برامج الدول وسياساتها الخارجية لا ترتبط بالمبادئ والأفكار التي يتبناها المجتمع أو منظمات المجتمع المدني فيه، بقدر ما ترتبط بالاصطفافات والتحالفات وبموازين القوة وتقدير المصالح ومحاولة الإفادة من الظروف الدولية لدعم هذه المصالح من خلال رؤية السياسيين والعسكريين للمفاصل الاستراتيجية التي تزيد البلاد قوة أو تعود بمصالح للسياسيين في الحكم[14].

والثاني أنّ الاستعمار والعدوان والغزو والفتوحات لنشر الدين والتدخل في شؤون الدول الأخرى ظاهرة قديمة حديثة مارسها الرومان والفرس والمسلمون والإسبان واليابانيون والبرتغال والعثمانيون والاتحاد السوفياتي وجنوب إفريقيا، وتمارسها إسرائيل منذ (70) عاماً في أبشع صورها. وهي دول تفاوتت في تقدمها ومبادئها ودياناتها دون أن يكون لكل ذلك علاقة بسياساتها.

والثالث أنّ الثورة الصناعية والتغيرات المجتمعية والحركة التاريخية لتقدم البشرية، والتفاوت الكبير بين الدول، تحمل كلها معها دائماً سلبيات كثيرة، ابتداء من التفوق الاقتصادي والتكنولوجي الذي يتأتى عنه تفوق عسكري يكون مغرياً بالتوسع، ومروراً بالتأثير السلبي على البيئة والتقسيم الطبقي، وانتهاء بالرغبة في التوسع والسيطرة على الأسواق للاستيراد أو التصدير. ولكن هذه السلبيات غالباً ما يتم تضخمها وانفلاتها عند غياب القوة المقابلة. وهذا ينبغي أن يكون جرس إنذار للدول النامية المترددة والمتقاعسة عن النهوض السياسي والاقتصادي، وجرس إنذار للمفكرين لأن يكونوا محركاً لتعجيل النهوض والتقدم، كما أنه لا ينبغي للسلبيات المرحلية أن تكون نافية للإيجابيات التي شملت العالم بأسره، بما في ذلك الغذاء والدواء والصحة والتعليم والنقل ... إلخ. يضاف إلى ذلك، وهذا هو الأهم، أن التقدم الإنساني والمبادئ الإنسانية في المجتمعات المتقدمة هي ذاتها التي تساعد دائماً في مواجهة السلبيات وتصحيح الأخطاء ووضع البدائل. وكان توماس جيفرسون يقول: "أفضل أن أتعرض لكل مضايقات (وإشكالات) الحرية الواسعة أكثر من أن أتعرض لمضايقات وإشكالات الحرية الضئيلة".

والرابع أنّ الدول التي لم تنفذ برامج تصنيع وتحديث شاملة هي التي تشكو من إمكانات الدول الصناعية ومن ليبراليتها، ومن ينجح من هذه الدول في اجتياز برزخ التصنيع، كما فعلت كوريا والصين وسنغافورة وماليزيا وإيرلندا مثلاً، يصبح مكافئاً وشريكاً بل ومنافساً، كما هي

الصين أمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدرجة التي راحت فيها أمريكا تطالب الصين واليابان برفع قيمة عملتيهما للحد من قدرتيهما التنافسية.

وإذا كان تعريف السياسة بأنها "فن الممكن" فإنها وعلى مدى العصور والأنظمة والدول والأفكار تفيض بالخداع والمراوغة والمناورة والعدوانية وازدواجية المعايير والرياء والنفاق. في حين أن كل ذلك ليس له علاقة بالمبادئ الإنسانية أو الأخلاقية. بل إن انتشار المبادئ الإنسانية في المجتمع، كما تعبر عنها الليبرالية، يمكّنه أخذ مواقف معارضة لما تقوم به الحكومة. فقد كانت الاحتجاجات الشعبية ضد الحرب والتدخل في الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، أحد الأسباب الرئيسة لإنهاء العدوان الأمريكي على فيتنام، ومن ثم انسحابها. إن المجتمعات الليبرالية الديمقراطية المتقدمة هي أقدر على التغيير وكبح جماح سياسييها وعسكرييها وحكوماتها من المجتمعات المحرومة من الديمقراطية والمفتقدة للحريات.

وهذا يوضح مسألة بالغة الأهمية وهي أنّ التجمعات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني والالتزام بمبادئ المساواة والحرية والفصل بين السلطات، كل ذلك من شأنه أن يعزز بنية "التفحّص والتوازن" checks and balances أو "الضوابط". ومن ثمَّ يساعد في تصحيح الأخطاء المقصودة من السياسيين أو المؤسسات أو الشركات، كالمغامرات السياسية والاعتداء على دول أخرى، أو غير المقصودة نتيجة تفاعلات المرحلة ومنتجاتها الثانوية، كما هي الحالة في التلوث والانبعاثات الحرارية والغازية نتيجة التصنيع.

ومن جانب آخر فإن الليبرالية، باعتبارها مدرسة فكرية وسياسية وليس "أيديولوجيا"، تقوم طريقة فهمها وتطبيقاتها وبناء المؤسسات ذات العلاقة فيها على المرونة الكاملة وتختلف من بلد إلى آخر. فإذا كانت الولايات المتحدة تمثل نموذجاً للرأسمالية والليبرالية فإن النرويج وسويسرا، كلتاهما دولتان رأسماليتان وتسودهما الأفكار الليبرالية بما يفوق الولايات المتحدة الأمريكية. ومع هذا فهناك اختلاف اقتصادي واجتماعي وفكري كبير وتباين سياسي بين البلدان الثلاثة. هذا مقابل النمطية والقولبة التي فرضتها الأيديولوجيا على دول الكتلة الشرقية السابقة على سبيل المثال.

لقد فشل الاتحاد السوفياتي في بناء اقتصاد متجدد ومستدام؛ لأسباب كثيرة في مقدمتها غياب حرية الفرد بتطلعاته وطموحه وإبداعاته ومخاطراته في الوقت والمال الذي هو حجر الزاوية في تجديد الاقتصاد. كما أن السلطوية والديكتاتورية التي رافقت النظام الشيوعي أخمدت جذوة التحفّز والخيال والإبداع والريادية entrepreneurship مما أدى إلى الفشل أو التراجع أو عدم القدرة على المنافسة.

وهذا يقود إلى مسألة بالغة الأهمية وتتركز حول دور العلماء والمفكرين والمثقفين والقادة، وعلى النحو الآتي:

أولاً: في غياب السلطوية والشمولية وسيطرة الأيديولوجيا (وهو الأمر الطبيعي الذي يجب أن يسود) فإن كل مجتمع يصنع مستقبله وفق إبداعاته، ووفق نتاج المفكرين والعلماء والسياسيين والخبراء فيه. وإذاك يصبح كل اقتصاد وكل مجتمع وكل حكم في دولة معينة يختلف عن نظرائه في الدول الأخرى، حتى لو كان هناك توافق في النظرية الكلية ممثلة بالليبرالية أو الرأسمالية. وهذا واقع العالم اليوم تماماً كاختلاف تصاميم الماكنات وكفاءتها رغم خضوعها للقوانين نفسها.

ثانياً: إن تطبيق الليبرالية أو الرأسمالية، كونها ليست أيديولوجيا مرسومة، يختلف من بلد إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر، ومن بيئة جغرافية إلى أخرى. وهذا يتطلب من المفكرين والعلماء والخبراء وضع النماذج والضوابط اللازمة للمحافظة على التقدم في مجتمعهم من جهة، وحق الإنسان وحمايته من جهة ثانية، واستدامة البيئة من جهة ثالثة.

ثالثاً: إن المجتمعات، وإن تبنت النظريات الإنسانية والاقتصادية (غير الأيدولوجية) نفسها، تبقى محتفظة بفكرها وثقافتها وفنونها وتفوقاتها وشخصيتها في إطار من التطور والتقدم الذاتي بأساليب التطبيق المختلفة وأنماطه ومراحله لتصنع في النهاية اقتصاداً مختلفاً وإبداعات خاصة بها، ولتكون لها شخصيتها المميزة، ولكنها تفقد الكثير من شخصيتها أو تنهار، ليس حين تتجه نحو الليبرالية، وإنما حين تتوقف عن التقدم إلى الأمام، أو تعجز أو تتقاعس عن الاستجابة للتحديات.

لقد تنامت الاقتصادات القائمة على أسس الرأسمالية الليبرالية والليبرالية الجديدة في أوروبا وأمريكا واليابان وغيرها من دول العالم بدرجات مختلفة، رغم الأزمات والنكسات والانفلاتات المتكررة التي تمر بها بين حين وآخر؛ ليس لأن الليبرالية أو الرأسمالية تخلق الأزمات، كما يفترض أصحاب الأيديولوجيا، وإنما لأن الفعل المجتمعي ذاته والأداء المؤسسي ذاته، وزخم الإبداع والتجديد في الإنتاج والإدارة والمصادر، ونشوة تحقيق الأرباح والمكاسب، وتراخي الإدارات عن الضبط حسب القانون، ومدى الالتزام بأخلاقيات الإنسانية والوطنية والبيئية والمهنية، كل ذلك يتعرض لصعود وهبوط وقوة وضعف واهتمام وعزوف ونجاح وفشل ونزاهة وفساد. لكن آليات التصحيح ومنظومة التفحص والتوازن في المجتمع الليبرالي سرعان ما تعيد الأمور إلى نصابها. والأمثلة كثيرة ابتداء من الكساد الكبير عام (1929) مروراً بالحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، وانتهاء بالأزمة المالية العالمية عام (2008). وانتهاء بتغريم شركة (سيارات فوكس فاجن) (25) بليون دولار لعدم صدقها بالمواصفات البيئية[15].

ومهما كان الموقف من الرأسمالية فلا شك أن الرأسمالية الليبرالية قد "تحدت الأشكال التقليدية لسيادة الدولة وغيرت في تقسيمات العمل والعلاقات الاجتماعية والتركيبات التكنولوجية وطرق الحياة والتفكير، والإيمان بإمكانية الارتقاء بالخير الاجتماعي إلى حدوده القصوى، عبر توسيع مدى ووتيرة تعاملات السوق إلى حدودها القصوى، فتسعى إلى إدراج صيغ الفعل الإنساني كافة ضمن حيز السوق، ويتطلب ذلك بالضرورة ابتكار تكنولوجيات معلومات مختلفة، وإيجاد قدرات مراكمة، وتخزين وتحويل واستخدام قواعد بيانات هائلة لترشيد القرارات وتوجيهها على امتداد ساحة السوق العالمي"[16]. إنها مبادئ قابلة للنقاش والتغيير والتطوير والتكييف". الأمر الذي يساعد الدول ذات العلاقة على بناء وتطوير آليات التصحيح والإصلاح في إطار ثقافتها ومجتمعها واقتصاداتها، وهو الأمر الغائب في الحالة الأيديولوجية أو السلطوية أو الدينية بسبب غياب الحرية. وهذا يعطى مرونة للنظام الرأسمالي الليبرالي ضمن الضوابط الإنسانية والقانونية؛ المرونة من جهة، والعمق الإنساني من جهة أخرى، لأنه يقوم على جهد الإنسان بما يعتقد أنه الصحيح وليس بتوجيه الجهاز الثيوقراطي أو الأوتوقراطي أو البيروقراطي للدولة. كما يحمله في نفس الوقت مسؤولية تصحيح الأخطاء والمسارات، عكس الأيديولوجيا التي توصل إلى نقطة الانكسار، لأن التصحيح غير متاح. واليوم نلاحظ أن لدينا في العالم أشكالاً عديدة تماماً من الاقتصادات الرأسمالية والتي تقوم أساساً على مبادئ الليبرالية. ومن ذلك: الاقتصاد الرأسمالي المفتوح – الولايات المتحدة الأمريكية والاقتصاد الرأسمالي الاجتماعي – ألمانيا والاقتصاد الرأسمالي التعاوني – فنلندا والاقتصاد الرأسمالي الهجين – الدنمارك وعدد من الدول الأخرى – اليابان والاقتصاد الرأسمالي المركزي – الصين[17].

إن رأس المال والملكية الخاصة لا يستدعي بالضرورة أن يكون فردياً فقط. فقد يكون جماعياً (الشركات المساهمة الخاصة والعامة)، وقد يكون تعاونياً تملكه جمعيات تعاونية، وقد يكون ادخارياً (صناديق ادخار)، وقد يكون مختلطاً، وقد يكون وطنياً، وقد يكون محلياً (مستوى المقاطعة). كذلك فإن الخصخصة يمكن أن تكون في الإدارة وليس في الموجودات، وتكون خصخصة تعاونية وليس فردية، وتكون جماعية لصغار المستثمرين وليس لكبار الملاك، وتكون للمستثمرين المحليين وليس للأجانب. هذه التفاصيل والاختلافات قائمة عملياً في كثير من الدول. ولكن العبرة ليس بمجرد الحديث عن المبدأ من منظور مغلق، بقدر ما هو مدى إنسانية ووطنية ومجتمعية الانتقاء وعبقرية التصميم والتوليف والتنفيذ.

غير أن المأزق الذي يقع فيه بعض المفكرين والباحثين هو قراءة عبارة الرأسمالية أو الليبرالية وكأنها في التطبيق عنوان جامع مانع وقالب واحد، بل وكأنها شركة واحدة يوجهون لها الانتقادات ويتهمونها بكل الشرور دون التمييز بين دولة وأخرى. فالدولة تجاه الدول الأخرى تحكمها السياسة وليست المبادئ وتوجهها المصالح الاستراتيجية لها كدولة؛ سواء كانت رأسمالية

عريقة ولها دورها في السياسة الدولية مثل بريطانيا وألمانيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، أو رأسمالية محايدة مثل سنغافورة أو أستراليا أو كمبوديا أو رواندا أو مصر أو السودان. (مع الفوارق الضخمة بين هذه البلدان)، أو شيوعية مثل الاتحاد السوفياتي السابق أو الصين باقتصادها وفكرها الهجين.

5- الليبرالية وإدارة الدولة

بغض النظر عن الأفكار والمبادئ التي يتبناها المجتمع وتؤمن بها منظمات المجتمع المدني، فإن إدارة الدولة في مساحات متعددة مسألة أخرى، وتحكمها قواعد ومبادئ مختلفة وخاصة عند الأزمات والحالات الطارئة. ولعل أهم القواعد التي تحكم إدارة الدولة تتمثل في:

1. الحفاظ على كيان الدولة قائماً متماسكاً وصامداً أمام أي قوى أو أخطار يمكن أن تهز هذا الكيان، وبكل الوسائل الممكنة.
2. حفظ الأمن وسيادة القانون والعدالة بين المواطنين.
3. تنمية الاقتصاد واستمرار ازدهار الشركات والمؤسسات الوطنية.
4. تقديم وإدارة الخدمات من صحة إلى تعليم إلى نقل ... إلخ.

وهذا يعني أن إدارة الدول كثيراً ما تتجاوز الحالة المثالية أو الحالة المتوقعة إذا شعرت بأن أخطاراً تتهدد الدولة. وكان ديفيد كاميرون رئيس وزراء بريطانيا الأسبق يقول معلقاً على إجراءات الشرطة ضد المتظاهرين لرفض زيادة رسوم التعليم: "عندما يصبح أمن البلاد في خطر، لا تحدثني عن حقوق الإنسان". ويماثل ذلك قرار الحكومة الفرنسية بمنع ارتداء الرموز الدينية، رغم التسامح الديني الذي ساد فرنسا على مدى أكثر من (200) عام. ذلك أنه عندما أصبح التعصب الديني مدخلاً للإرهاب والقتل باسم الدين، مما خلق حالة من الاستقطاب والانقسام المجتمعي لتتحول إلى كراهية ضد الآخر بسبب لغته أو دينه، كان لا بد للدولة أن تأخذ موقفاً حاسماً لتغيير الاتجاه.

ومن جانب آخر يمكن للدولة أن تسترشد بالأفكار والمبادئ والإنسانية، لكنها تتجاوز ذلك عند الضرورة مثل تشديد العقوبات وتغليظها لحد الإعدام في حالات الخيانة أو المخدرات. كما أن حالة الطوارئ تستدعي "الإدارة" إلى تقييد الحريات من خلال القوانين الطوارئ. ولذا لا يستقيم الافتراض. إن الدولة الليبرالية ستكون الإدارة فيها خارجة عن متطلبات الزمان والمكان، ولكن بدون إجحاف أو تعسف بطبيعة الحال. إن المجتمع الليبرالي من شأنه أن يعمل على تخفيض التشدد الذي قد تذهب إليه "الإدارة" والتي يكون منطلقها الثابت الحفاظ على السلامة والأمن أولاً وقبل كل شيء، وهذه قاعدة معمول بها منذ قيام الدول.

ومن جانب ثالث لا بدّ من التأكيد أنه ما من نظام أو نظرية أو فلسفة تتعلق بالمسيرة الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع والإنسان إلاّ وهي بحاجة إلى المراجعة والتطوير مع تقدم السيرورة والمسيرة، لأن كلاً منهما تولد مستجدات لم تكن متوقعة أو منظورة في البدايات. وهذا هو الفرق بين الرؤية أو الفكر الأيديولوجي الذي يقترض مسيرة الإنسان والمجتمع في فضاء صحراوي لا مفاجآت فيه، وبين الفكر غير الأيديولوجي الذي يفترض مسيرة الإنسان والمجتمع في غابة مليئة بالمستجدات والمفاجآت.

ومن جانب رابع فإن الحركة الخارجية للدولة ومواقفها ومبادراتها تتأثر إلى درجة كبيرة بـ "فارق القوة" Power Differential بينها وبين الدول الأخرى وخاصة المجاورة. وكلما كان فارق القوة كبيراً وموجباً لصلح الدولة توسعت في التدخل في شؤون دول أخرى سواء، من حيث شدة التدخل أو المسافة التي تصل إليها. والعكس صحيح. فبعد الحرب العالمية الثانية ونشوء كتلتين شرقية وغربية لم يتم الاعتراف بالصين الشعبية إلاّ بعد سنوات، وتأخر دخولها مجلس الأمن حتى عام 1971 وبقيت دولة جانبية التأثير إلى أن تناقص فارق القوة بينها وبين الولايات المتحدة في مطلع القرن الحادي والعشرين. ومن ثَمَّ فإن الدول تتحرك ضمن ضوابط رئيسة أربعة وبالترتيب:

1. فارق القوة.
2. المحافظة على الأمن والمصالح.
3. القوانين والأنظمة الحاكمة داخلياً ودولياً.
4. الاسترشاد بالمبادئ والأفكار السائدة في المجتمع.

وكلما كان المجتمع أكثر ليبرالية وديمقراطية كانت هناك إمكانية أفضل لتشغيل الضوابط لإعادة العلاقات إلى نوع من السلم والتفاهم وحتى تصحيح الأخطاء.

ليست الليبرالية بالمدرسة الفكرية الخالية من نقاط الضعف التي يشير إليها الكثيرون مثل ناعوم تشومسكي، وليست الديمقراطية بالنظام السياسي الخالي من العيوب والمشكلات، وليست حرية الفرد بالمسألة الخالية من الإشكاليات، ولا الرأسمالية تشكل النظام الاقتصادي الخالي من العيوب كما يسهب اليساريون في تأكيده، لكنها جميعها أقل الخيارات شروراً وأكثرها مرونة، وفي الوقت نفسه أكثرها مرونة وقابلية للمراجعة المستمرة، وهي تتيح ذلك.

وهذه مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للمفكرين والمثقفين، إذا أخذنا الموضوع من جانب عملي. بمعنى أنه نظرياً يمكن توجيه النقد وتبيان العيوب، ورفض الليبرالية والرأسمالية والديمقراطية وحرية الفرد بانتظار النموذج المثالي، والمدرسة الفكرية الخالية من العيوب والنظام الاقتصادي الذي لا تداخله الشوائب.. ولكن إلى متى؟ وماذا يفعل المجتمع، وتفعل الدولة؟ وأي قوانين

ينبغي العمل بها؟ إن المجتمع حركة دائبة لا تعرف التوقف إلاّ في حال الجمود، ولا بد من ضوابط لهذه الحركة، وهي المدرسة الفكرية التي لا تكتفي بالنقد والتحليل، وإنما تفكر وتطور البدائل للمحافظة على حركة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والإنساني إلى الأمام. وهذه إشكالية كبرى في المنطقة العربية.

6- الثورات الصناعية

مرت الدول الصناعية في أربع ثورات رئيسة هي الثورة الصناعية الأولى عام (1780) ثم الثانية عام (1870) ثم الثالثة عام (1969) ثم الرابعة عام (2000). ومع كل ثورة كانت تقع تغيرات ضخمة في أبعاد الحياة الإنسانية كافّة، ابتداء من الفرد ومروراً بالمجتمع والحكومة والقوانين، وانتهاء بالبيئة والطبيعة. وكثيراً ما كان يرافق هذا التغيرات الضخمة أزمات وتفاقمات وتراكمات وانفجارات وإشكالات رئيسة أو ثانوية، لم تكن متوقعة، ولم تكن محسوبة. وإنما نشأت نتيجة للتراكم أو تداخل العمليات. والأمر لا يعود بالضرورة على الفلسفة، بل هي طبيعة السيرورة الصناعية التكنولوجية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، والإدارية والإنسانية. وبديهي أنّ الدول الأكثر تأثيراً والأوسع نفوذاً بسبب قوتها الاقتصادية والمؤسسية تكون صاحبة اليد العليا في وضع البدائل التي تحقق مصالحها وليس مصالح الآخرين. فقد أدى تراكم التغيرات الناشئة عن الثورات الصناعية المتعاقبة، إلى حدوث الانفجار في البيئة، وفي التلوث، والاحتكار والمديونية، والتطرف، والخصخصة والفكفكة والتمويل، والحاكمية والشفافية، وظهور المؤسسات الدولية والعولمة، وصناعة المال والمسألة النقدية، والتواصل المجتمعي، وغير ذلك الآلاف من المتطلبات أو الاستحداثات التي تتطلب المواجهة، بمعنى إيجاد الحلول وتطوير البدائل. وهي ليست مقصودة في الفكر الليبرالي أو النظام الرأسمالي لذاتها وإنما هي نواتج العمليات. وهي خلافاً لما تعتقده "الشيوعية" مثلاً من أنّ كل انفجار من هذه هو إيذان بانهيار الرأسمالية والعودة إلى الاشتراكية. إنه فرصة للتصحيح الفردي والمؤسسي والتنظيمي والقانوني والمجتمعي. فالولايات المتحدة الأمريكية (رأسمالية) والصين (رأسمالية مركزية) تمثلان أخطر دولتين على البيئة وعلى السياسة الدولية، تليهما الهند (رأسمالية مختلطة) وروسيا ودول أوروبا واليابان.

من الطبيعي أنه بالتزامن تماماً مع المتغيرات التي تفرضها حالة المجتمع الصناعي، باعتباره أكثر المجتمعات حركية وانجذاباً نحو المستقبل، أن يعمل المفكرون والفلاسفة في تلك المجتمعات على النظر في سيرورة الأحداث والتفكير بعواقبها وتأمل الانفجارات التغييرية وما يتأتى عنها. كل ذلك من أجل تحليلها ونقدها وتبيان خصائصها ونقاط ضعفها والسبل اللازمة لتصحيحها. وهذا من شأنه أن يخلق حركة فكرية نقدية متجددة ومتغيّرة، ومرافقة لكل التغيرات التي تقع. ومن شأن ذلك أن يساعد على تصحيح المسار وتخفيض أخطار النتائج والبحث عن البدائل.

غير أن هذه الأفكار والمراجعات لا تشكل حكماً قاطعاً نهائياً وتاريخياً. ولا تمثل أيديولوجيا تبشر بعالم جديد يجب بناؤه على طريقة مختلفة أو مناقضة، بقدر ما هي إنارة للطريق وتعرف على الأخطاء، ومن هنا فهي فلسفات تحذيرية تنويرية لها مكانتها. وهكذا كانت الليبرالية الجديدة على سبيل المثال. كل هذا يستدعي أن لا تأخذ المجتمعات النامية الأمر من نهاياته وتقف عنده، وهي لما تبني لنفسها اقتصادات حديثة بعد، ولم تدخل العصر الصناعي. وإنما عليها أن تصنع الاقتصاد وتحدث الدولة برأسمالها وتعليمها وخدماتها وتصحح الأخطاء أثناء المسيرة. وهذا ما فعلته كوريا والصين وماليزيا والهند وغيرها، حين أقامت اقتصاداتها على النموذج الرأسمالي الخاص بها بمفاهيمه الليبرالية وبمفردات وطنية، وراحت تخوض تجربة البناء والإصلاح والتطوير بنفسها.

كذلك كان من نتائج الثورات الصناعية استقرار مؤسسات الدولة والإدارة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المتخصصة والبرلمانات والأحزاب والديمقراطية وغير ذلك. وهذا جعل من آليات التصحيح أكثر كفاءة، كما جعل الفضاء مفتوحاً أكثر فأكثر أمام الفلسفات الجديدة والشركات الكبيرة والقوى الاقتصادية أو الاجتماعية الأكثر نفوذا. كما أنه جعل العلاقات الدولية لا تقوم على السيطرة الفيزيائية، أي الاحتلال العسكري، كما كان زمن الإمبراطوريات، وإنما أصبح للاقتصاد والمال والتكنولوجيا والتجارة والتمويل والعلم والإبداع والتنافس مكانات مميزة وسلطات قوية تؤثر فيها المجتمعات الصناعية المتقدمة على المجتمعات الأخرى، وخاصة النامية منها. فكان هذا من أسباب خلق المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، الأمم المتحدة ومنظماتها، منظمة التجارة التجارة الدولية، إلخ) دون أن يكون الاعتماد عليها والاستسلام للوائحها ونظمها وشروطها قدراً محتوماً، وبخاصّة أنها ليست بمؤسسات "إحسانية" وإنما تخدم المساهمين فيها. فماليزيا وسنغافورة انطلقتا في الستينيّات من القرن الماضي دون الاعتماد المفرط على المؤسسات الدولية. كما أن نهضة فيتنام المعاصرة تسير بخطى واسعة جدا دون أن تعيقها الليبرالية الجديدة أو العولمة أو الشركات الاحتكارية الكبرى، أو أي من الانفجارات الثانوية التي خلقتها تحولات العالم، على الرغم من خروج فيتنام من حرب مدمرة دامت أكثر من 30 عاماً. خسرت خلالها (2) مليون نسمة و(2) مليون مشرد.

ويذهب الاشتراكيون إلى تحميل الرأسمالية أسباب الاستعمار أو دوافعه (انطلاقاً من مقولة لينين: الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية). وهذا توجه سياسي أيديولوجي لا يستند إلى الحقائق العلمية. فعدد الدول الرأسمالية تماماً حوالي (50) بلداً في حين أن الدول الاستعمارية منها لا تتجاوز (8) دول. إذا نظرنا إلى درجة الرأسمالية وأخذنا دليل الحرية الاقتصادية Economic Freedom Index كمقياس لمدى حرية رأس المال نجد أن ترتيب الولايات المتحدة الأمريكية هو (18) والمتوسط العالمي لدليل الحرية الاقتصادية هو (61.1%) لعام 2017 ودليل الحرية

الاقتصادية في أمريكا (75.7%) في حين تحتل هونج كونج وسنغافورة رأس القائمة، وكما هو في الجدول رقم (6).

جدول (6): دليل الحرية الاقتصادية (من مئة).

الدول	هونج كونج	سنغافورة	نيوزيلندا	سويسرا	أستراليا	بريطانيا	الولايات المتحدة الأمريكية	الإمارات العربية المتحدة	العالم
دليل الحرية الاقتصادية	90.2	88.8	84.2	81.7	80.9	78	76.7	77.6	61.1
الترتيب	1	2	3	4	5	8	18	10	

المصدر: Heritage Foundation
Global Financial Magazine
Economic Freedom Index (2017)

جاء تيار العولمة نتيجةً طبيعية لتعاظم اقتصادات الدول الصناعية وبطء التحولات في الدول النامية لتردد سياسييها ومفكريها، أو لعدم إدراكها الدور الحضاري التاريخي للتصنيع ولغياب الانفتاح الليبرالي وغياب الديمقراطيات في معظمها، وعجزها بالتالي عن مواجهة متطلبات التنمية وأزمات الفقر والبطالة. وكان طبيعياً أن تنشأ تيارات فكرية وسياسية في أوروبا والولايات المتحدة لتبرير العولمة والدفاع عنها. وبالنسبة للدول التي بقيت اقتصاداتها "قبل – صناعية" أصبحت العولمة عبئاً اقتصادياً عليها بسبب هشاشة اقتصاداتها ومؤسساتها، في حين أن الدول التي صنعت اقتصادها مثل كوريا والصين وماليزيا والبرازيل وإيرلندا وفيتنام وسنغافورة تتعامل مع العولمة بقوة وقدرة على المنافسة كما تتعامل مع الانفجارات الثانوية لحركة التصنيع من خلال استفادتها من تجارب الدول التي سبقتها.

لعل الأزمة التاريخية في الفكر والمنهج للكثير من الدول النامية التي لم تنهض بعد، أنّ معظمها ينتظر أو يتوقع الحلول والتنمية الجاهزة والمساعدات الدولية السهلة والديمقراطية العالمية، والبنوك الإحسانية، والمنظمات الدولية التي تراعي الدول النامية أكثر من مراعاتها للدول الصناعية التي أنشأتها. والكثير منها تحلم بأن تتحول وترتقي هكذا دون مشروعٍ محدد ودون مشقة وعناء وأخطاء وتضحيات، وتعتقد أن السياسة أو الثقافة الوطنية بذاتها بديلٌ عن الاقتصاد الحديث والمؤسسات[18].

وحقيقة الأمر أنّ البنية الاقتصادية للدول النامية الراغبة في النهوض يمكن أن تكون رأسمالية اجتماعية أو تعاونية وإنسانية أو مختلطة، أو أي نمط آخر. "وهي بحاجة إلى محاورة تستلهم الليبرالية في إطارها الاجتماعي وتسلم بعلاقات السوق وبالآليات الرأسمالية ولكنها تتفهم أن

الرأسمالية هي ظاهرة متطورة"[19]. وهذا يتطلب من الدول النامية الراغبة في النهوض أن تستثمر علماءها ومفكريها وخبراءها في تعديل تصميم البنية الاقتصادية الوطنية حتى تكون مستدامة وإنسانية وبيئية لا أن تكون منسوخة عن نماذج مسبقة أو وصفات جاهزة تضعها المؤسسات الدولية أو المفكرون الدوليون. إن بناء الاقتصاد الوطني الصناعي وتحمل مشاق التحولات الاجتماعية الثقافية الفكرية المرافقة هو الطريق للمستقبل، بما في ذلك الحفاظ على البيئة الطبيعية والإنسانية.

7- الحالة العربية:

يعتبر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب تقييم مؤسسة "فريدم هاوس Freedom House أقل المناطق في العالم تمتعاً بالحرية". هذا على الرغم من أن الجماهير بطبيعتها تواقة للحرية والانطلاق. لقد قاومت المؤسسات الرسمية في دول المنطقة الموجة الثالثة من الديمقراطية التي اكتسحت مناطق مختلفة من العالم في منتصف السبعينيّات وخاصة آسيا وأمريكا اللاتينية تبعتها شرق أوروبا في أواخر الثمانينيّات. يقول المفكر الإسلامي محمد سليم العوا في حديثه عن المسلمين والعرب: "وأكبر ما يعانونه افتقادهم حقهم في الشورى التي هي موجودة في أصل تشريعهم وفي الديمقراطية التي يتمتع بها الناس جميعاً في كل الدنيا إلاّ بلاد الإسلام التي لا يتمتع فيها أحد بحقه لا في الشورى ولا في الديمقراطية"[20]. وكانت الموجة الأولى للديمقراطية قد انطلقت في القرن التاسع عشر في أوروبا وتأثر بأفكارها الإصلاحيون العرب في ذلك الوقت، ثم الموجة الثانية بعد الحرب العالمية الثانية لتصل ذروتها عام 1962 حسب تقسيم هنتنجتون Huntington لتاريخ الديمقراطية[21].

ويبين الجدول رقم (7) دليل الديمقراطية في عدد من البلدان العربية إضافة إلى الهند والنرويج للمقارنة، حيث تظهر الأرقام متواضعة جداً في المنطقة العربية[22].

جدول (7): دليل الديمقراطية 2018 (الرقم من 10).

مصر	المغرب	تونس	لبنان	الأردن	الجزائر	الإمارات	السعودية	السودان	الهند	النرويج
3.36	4.99	6.4	4.63	3.93	3.5	2.76	1.93	2.1	7.23	9.87

المصدر 2018 Freedom House Report

وخلافاً لما كانت تتطلع إليه الجماهير العربية من حرية وديمقراطية وعدالة وتنمية اقتصادية، انشغل جزء من المفكرين والمثقفين، بل والتربويين العرب، بافتراض حالة من الخصوصية للمنطقة العربية بحيث لا تنطبق عليها الأفكار الجديدة كالديمقراطية والليبرالية وغيرهما من متطلبات الدولة الحديثة. ولقد أتاحت "مظلة الخصوصية العربية أو ما نسميه "وهم الخصوصية" الفرصة لنشوء أفكار اعتذارية أو تفسيرية أو إرجائية تجاه الأفكار الليبرالية وفي مقدمتها الحرية

والديمقراطية وحكم القانون. بل امتد الأمر إلى رفض كلي روجته بشكل خاص الحركات العقائدية، وهي سياسية في أعماقها تحت حجة التكفير ورفض التغريب، وشجعت ذلك الإدارات الحكومية في كثير من الأقطار العربية تحت أعذار متعددة كان آخرها رفض ما يريد الآخرون إملاءه على المنطقة.

وفي الجانب الفكري فإن قضية الحرية لم تلق الاهتمام من المثقفين، ربما حتى انفجار الربيع العربي؛ لأسباب كثيرة في مقدمتها الحكم السلطوي على مدى سنوات طويلة، وسوء الأحوال الاقتصادية، وكون الحرية ضعيفة المؤشرات في البلاد العربية، كما يقول عبد الله العروي في كتابه "مفهوم الحرية"[23]. وما زالت الليبرالية تواجه المقاومة نفسها لدى بعض المثقفين والمفكرين العرب رغم إخفاق البدائل الأخرى.

والسؤال الذي لا يزال يتداوله البعض: هل هذا المنظور "الليبرالي" مناسب أو غير مناسب؟ هل هو ضروري أم غير ضروري؟ هل هو إنساني أم غير إنساني؟ الإجابة هي نعم بكل تأكيد. ذلك أن رفض المفردات الأساسية لليبرالية وهي الحرية والديمقراطية وحكم القانون (انظر بيان آندورا). تعني في التطبيق العملي السلطوية والحكم الشمولي والدكتاتورية، وهو ما تعاني منه المنطقة العربية حتى اليوم. إن الإشكالية في التطبيق، والذي يحدد الجدوى العملية والأهمية والملاءمة وغيرها هو المجتمع ذاته، وكيفية تطبيق المفاهيم الليبرالية قانونياً ومؤسسياً واجتماعياً، وبناء البدائل الملائمة للمرحلة الحضارية التي يمر فيها.

وعلى الرغم من أن بدايات التوجه الليبرالي في إطاره المباشر، أي الحرية وتقييد سلطة الحكومة، بزغت في المنطقة العربية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في مصر وسوريا والعراق ولبنان وتونس، وعزز هذه البدايات حركة التصنيع التي قادها طلعت حرب في مصر، وحركة التنوير التي قادها العديد من المثقفين العرب في لبنان والعراق، فإنّ تلك البدايات الليبرالية سرعان ما تعرضت للهجوم والمقاومة من فئات خمس:

الأولى: المحافظون الذين يريدون إبقاء كل شيء كما هو دون تغيير، سواء ما يتعلق بطريقة الحكم أو حال المؤسسات أو الحريات المتاحة للأفراد والجماعات. والمحافظون في كل مكان غير ميالين إلى التغيير، ويسعون للمحافظة على الأوضاع القائمة التي ربما يكونون مستفيدين منها.

الثانية: القوى والأحزاب العقائدية يمينية كانت أو يسارية، والأنظمة السلطوية التي ترى أن الحرية في إطارها الواسع تشكل تهديداً مباشراً لهيمنتها العقائدية أو الإدارية. فهي لا تريد الحرية إلاّ في إطار التجوّل في مسارب الأيديولوجيا أو المسارب التي يفتحها السلطان دون الخروج إلى شيء غير مقرر سلفاً وغير متوافق مع مقولاتها. ولذا كان أشد المعارضين للفكر الليبرالي هم

الذين كانوا يرون في الفكر الليبرالي النقيض المباشر لهم. فذهبوا إلى التكفير والتخوين والعمالة للرأسمالية المشبوهة التي تقف ضد الطبقة العاملة.

الثالثة: "المواقف الاكتفائية" وهي نوع من الفكر أو الثقافة في المنطقة العربية يشمل طيفاً واسعاً من المثقفين، ويقوم أساساً على مقولة تفوّق العرب تاريخياً في إطار الحضارة العربية الإسلامية، ومن ثَمَّ فالعرب لديهم كل شيء وهم لا يحتاجون أن ينقلوا عن الغرب مفاهيم جديدة مثل الحرية (ولديهم متى "استعبدتم الناس"..) ولا الديمقراطية، ولدى العرب الشورى، ولا العلم فقد أبدع العلماء المسلمون، وغير ذلك الكثير. كل ذلك يقال دون أن يأخذ هؤلاء بعين الاعتبار أن الدولة الحديثة التي تقوم على المؤسسات والقوانين والأنظمة والمفاهيم والدستور والتعاقد الاجتماعي تختلف تماماً عن دولة الماضي التي ترتبط بشخص رأس الدولة في معظم الأحيان.

الرابعة: المواقف "السلبية من الآخر" التي تحرك عددًا من المثقفين. فالبعض يأخذ موقف العداء أو الاستنكار لأنه "يخشى من التغريب ويريد للمجتمع المحافظة على شخصيته وهويته". وكأن الحرية أو الديمقراطية أو الفصل بين السلطات، أو أيًّا من الأفكار الإنسانية التي تطورت مع الزمن وأصبحت ملكاً للبشرية بأسرها، كأن ذلك كلّه سوف يطمس شخصية العرب والمنطقة العربية. ولذا شاعت عبارات كثيرة مثل الأصالة والمعاصرة، والتغريب والأسلمة، والتراث والتجديد.

الخامسة: ممارسات الدول والتي كثيراً ما يتم تفسيرها انطلاقاً من المبادئ والأفكار السائدة في المجتمع، في حين - وكما أشرنا سابقاً - أنّ سياسات الدول تحكمها اعتبارات بعيدة كلياً عن المبادئ والأفكار.

وفي مجال الحرية فإن المتوسط العالمي لدليل الحرية في (162) بلداً هو (6.89) من (10). وهذا دليل يأخذ بعين الاعتبار مجموعة عوامل هي حكم القانون، والأمن والسلامة، وحرية الحركة والديانة، والتجمع، والمجتمع المدني، والهوية والعلاقات، وحجم الحكومة، والوصول السليم إلى المال وحرية التجارة الدولية، وتنظيمات الائتمان والعمل والأعمال، وتظهر الأقطار العربية جميعها أقل من المتوسط العالمي، كما هو مبين في الجدول رقم (8). ومن الملاحظ أنّ متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي في الدول الأعلى على دليل الحرية (شمال أمريكا وكندا وغرب أوروبا) يتعدى (39) ألف دولار (39240) مقابل (12) ألف دولار للدول الأقل حرية، في حين أنّ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للأقطار العربية (5000) دولار مقابل المتوسط العالمي (11500) دولار.

جدول (8): دليل الحرية لعدد من البلدان

الدولة	مصر	المغرب	تونس	لبنان	الأردن	السعودية	الجزائر	الهند	النرويج	المتوسط العالمي
دليل الحرية الإنسانية	4.81	6.18	6.43	6.71	6.85	5.48	5.14	6.41	8.47	6.89

المصدر: Human Freedom Index [17].

والركن الثالث في الليبرالية هو حكم القانون. إن المتوسط العالمي لدليل حكم القانون هو (60%) تقريباً. وتحتل الإمارات العربية المتحدة المكانة المتقدمة بين الأقطار العربية (65) وترتيبها على مستوى العالم (34) في حين تتراوح الأقطار العربية الأخرى بين (15) في اليمن و(60) في الأردن. وكما هو في الجدول رقم (9).

جدول (9): دليل حكم القانون (من 100) 2017-2018.

مصر	المغرب	تونس	لبنان	الأردن	الإمارات	الهند	النرويج
36	51	53	47	60	65	52	89

2017-2018 World Justice Project [25]

8- الاستنتاج:

الليبرالية هي مدرسة فكرية وسياسية تدفع باتجاه صيانة حرية الفرد وضمان حقوقه الإنسانية القائمة على الحرية والديمقراطية والتسامح والمؤسسات المجتمعية والاقتصادية التي يبنيها المجتمع نفسه، حسب رؤية سياسييه ومفكريه ومبادرات رياديه entrepreneurs ومستثمريه.

وتدل الأرقام والتقارير على أن المنطقة العربية تعاني من ضعف حقيقي في الأعمدة الرئيسة لليبرالية، وهي في الوقت نفسه أعمدة الدولة الحديثة المتقدمة. وهذا يفسر إلى حد كبير حالة التخلّف والاعتماد على الآخر في المنطقة العربية بأسرها. على أنه من الضروري إعادة إلقاء الضوء على الليبرالية من زوايا ثلاث: الجمهور، وأهل العلم والفكر والثقافة، والأحزاب والمؤسسة الرسمية.

بعيداً عن التعقيدات النظرية للموضوع فإن الجمهور العربي في مختلف البلدان العربية يتطلع بقوة إلى حكم القانون، والحكومة الدستورية المحدودة السلطات، وضمان الحريات السياسية والمدنية والتسامح، وحرية التعبير واحترام الملكية الخاصة وهذا جوهر الليبرالية. وقد يكون هناك توافق بأن المرحلة الراهنة للمنطقة العربية لا تسمح بأجزاء من الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية) أي الفكفكة وتخلّي الحكومة عن دورها في الاقتصاد بعد، سواء من حيث التخطيط أو الدور القيادي في المشاريع الكبرى. وهذا متوقع تماماً. بمعنى آخر بأن المبادئ الليبرالية في جوهرها

ليست محل رفض جماهيري، بل محل مطالبة، دون التخلّي عن الموضوع الاقتصادي. وهذه المطالبة تمثل جزءاً من التطلع إلى حياة أفضل. ولعل النتاجات الأدبية والفنية والصحفية تعطي صورة واضحة عن كل ذلك، ابتداء من الحرية ورفض الحكم الشمولي التي تملأ المطالبة فيها أجواء المنطقة، وانتهاء بالاقتصاد القادر على النمو والاستمرار.

أما رؤية المثقفين لليبرالية فقد أصابها الكثير من التشتت والتمزق والازدواجية والتشويه؛ إذ عمدت القوى الحاكمة إلى رفضها، وذهبت الحركات الأيديولوجية، يمينية كانت أو يسارية، إلى تشويهها وربطها بالخروج عن الدين بالنسبة لليمين، أو ارتباطها بالغرب الاستعماري بالنسبة لليسار، الأمر الذي أضعف التعامل المباشر مع الليبرالية كمدرسة فكرية سياسية واقتصادية، يمكن أن تساعد في عملية التحوّل السياسي والاجتماعي. يضاف إلى تشتت رؤية المثقفين ذلك الخلط المباشر بين الليبرالية بمفرداتها الواضحة المحددة وبين تنظيمات الأحزاب الليبرالية العربية التي كانت نخبوية بدون قاعدة اجتماعية كما يقول علي أومليل[24]، وكذلك الخلط بين القرار السياسي أو الاقتصادي الذي تتجه إليه السلطة الرسمية في الدول الليبرالية وبين الفكر الليبرالي ذاته. فالخصخصة مطلوبة في الليبرالية الجديدة، ولكن كيفية تطبيقها ومراحلها، ومن سيصبح المالك الجديد بدل الدولة، وهل تجدي خصخصة الإدارة أو خصخصة الموجودات، وهل يشترك صغار المستثمرين في الملكية الجديدة، وهل يتم كل ذلك بنزاهة أو فساد؛ هذه كلها مسائل لا علاقة لها بالليبرالية من حيث الفكر، وإنما هي إشكاليات التنفيذ ومدى نجاعته وعبقرية الرؤية التطبيقية للفكرة العامة.

لقد تأثرت الأحزاب الليبرالية العربية بالانقسامات والتشتتات الفكرية والتطبيقية، ولذلك لم تستطع أن تشكل حركة ضاغطة، وبخاصّة أنّ قضايا الحرية والديمقراطية "لم يهتم بها الفكر العربي ما عدا بعض الكتابات في السنوات الأخيرة ... فالفكر الإسلامي تعلق بيوتوبيا الخلافة ... والفكر القومي تعلق بيوتوبيا الوحدة. وقبل ذلك لم تكن الديمقراطية على رأس اهتمامات المثقفين أو المناضلين السياسيين ... نعم كانت هناك ما سمي الليبرالية العربية إلا إنها كانت ليبرالية نخبة دون قاعدة اجتماعية"[25]. وهذا يُرتب مسؤولية أدبية على المفكرين للمساهمة في إعادة التماسك للفكر العربي بعيداً عن التشكيك والتجديد والإطلاق. أما المؤسسات الرسمية العربية فقد أضاعت من الوقت الشيء الكثير. فالمبادئ الليبرالية بصفتها مبادئ إنسانية، وتشكل أفضل الخيارات للدولة الحديثة، لا بد من الوصول إليها عاجلاً أو أجلاً، فالتخلّف ليس له فرصة للاستمرار.

إن الفلسفة الليبرالية والبناء الاقتصادي للدولة وسياستها تجاه الآخرين تثير أسئلة وأفكاراً لها مكانتها، وتلقي ضوءً خاصاً على مربع الاقتصاد والمجتمع والبيئة والإنسانية. ولكن كل ذلك لا يمكن تحقيقه بشكل متوازن في الدول النامية والمنطقة العربية بالذات إلاّ إذا أخذت زمام المبادرة لتنهض وتبني اقتصاداً صناعياً حديثاً، تجتاز فيه الثورات الصناعية الثلاث بسرعة وتتمكن من

الثورة الرابعة، وفي الوقت نفسه لا تكرر الأخطاء التي وقعت فيها مجتمعات أخرى، وذلك من خلال تفعيل دور العلماء والخبراء والأكاديميين والمثقفين في تعزيز الجوانب الإنسانية والبيئية والمجتمعية الإيجابية.

Liberalism and Humanism - The Arab Case

Ibrahem Badran, *Adviser to the President of Philadelphia University for International Relations and Scientific Centers, Philadelphia University, Amman, Jordan.*

Abstract

Liberalism as a school of thought focuses on individul freedom, the rule of law, constitutional government, economic freedom, tolerance of others in thought, apinion and belief, and denial of authoritative regimes.

The practical interpretation of liberalism is institutional democracy, equal citizenship and freedom of ownership. Liberalism stems from the fact that individiaul freedom and right is the essence so no authority should not block such freedom. Because "Liberal Capitalism" is not an ideology, every society builds its economy and institutions according to what its experts, thinkers and environment dictate. Hence, countries differ totally in the details of its economic and political structures although they meet in the overall theory of capitalism and democracy. Enlightenment and industrialization as demonstrated by the four industrial revolutions were the engines to create liberal societies and systems. This is what we see in Europe, Japan, and other countries which adopt liberalism.

Liberalism was not looked at favorably in the Arab region on the basis of religious thinking, attachment to the "past" or blaming liberal thinking for the aggressive policies adopted by colonizing countries, without proper differentiation between politics and liberalism. The Arab region is still the least liberalized region in the world which does not adopt democracy and freedom and tolerance of the other. This situation impels political and intellectual thinkers in the Arab region to promote liberalism in order to adopt progress and freedom.

Keywords: Liberalism, Freedom of human, Free economy, Industrial Revolution, The Arab Case.

الهوامش

1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي 2017.
2. أ- محمد أبو الغيظ، اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي 26/3/2017، ب- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التجارة العربية البينية بين تداعيات الأزمة الاقتصادية الدولية والعربية والمعوقات الميدانية، التقرير السابع عشر، أيار 2017.
3. Norberto Bobbio. (1985). Liberalism and Democracy, Verso, London, New York.
4. Adam Smith. (1776). An inquiry into the nature and causes of the Wealth of Nations.
5. John Staurt Mill. (1876). The Principles of Political Economy, Longmans, Green.
6. David Harvey. (2005). A brief History of Neoliberalism, Oxford University Press.
7. Reuters, Wikipedia, 4/1/2018.
8. Liberal International Federation, 2005, Constitution.
9. Liberal International, Andorra Liberal Manifesto 2017, Andorra, 2017.
10. حسين معلوم، الليبرالية في الفكر العربي، المجلس القومي للثقافة العربية، ط1، الرباط، 1992.
11. Encyclopedia Britannica.
12. Oxford Research Encyclopedia.
13. إبراهيم بدارن، عقول يحاصرها الضباب – أزمة التعليم في الوطن العربي، عمان - دار الشروق 2018.
14. Igor Primoratz (Editor), Politics and Morality, Palgrave – Macmillan, 2007.
15. https//en.m.wikipedia.org
16. رفعت لقوشة، الليبرالية الاجتماعية - محاورة في مستقبل التاريخ، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2004، ص 31.
17. Peter A.Hall & David Soskice. (2003). An Introduction to Varieties of Capitalism, Published to Oxford Sxholoarship Online Nov. DoI10.1093/0199247757.003.0001.
18. جورج قرم، التنمية المفقودة، دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية، دار الطليعة، بيروت 1981.
19. رفعت لقوشة، المصدر السابق.
20. محمد سليم العوا وآخرون، الإسلام والديمقراطية، العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين، مؤسسة عبد الحميد شومان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان – الأردن، 2000.
21. Samuel Huntington. (1993). Democratization in the Twentieth Century, University of Oklahoma, USA.
22. Ian Vasquez & Tanja Porcnik. (2018). Human Freedom Index, Fraser Institute.
23. عبد الله العروي، مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، ط5، 1993.

24. علي أومليل، قضايا عربية وتحديات العولمة، العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان – الأردن، 2000.

25. World Justice Project, 2017 – 2018.

المراجع:

أولاً: المراجع العربيّة:

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، **التجارة العربية البينية بين تداعيات الأزمة الاقتصادية الدولية والعربية والمعوقات الميدانية**، التقرير السابع عشر، أيار 2017.

أومليل، علي، **قضايا عربية وتحديات العولمة، العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين**، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان – الأردن، 2000.

بدارن، إبراهيم، **عقول يحاصرها الضباب – أزمة التعليم في الوطن العربي**، عمان - دار الشروق 2018.

العروي، عبد الله، **مفهوم الحرية**، المركز الثقافي العربي، ط5، 1993.

العوا، محمد سليم وآخرون، **الإسلام والديمقراطية، العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين**، مؤسسة عبد الحميد شومان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان – الأردن، 2000.

أبو الغيظ، محمد، **اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي**، 26/3/2017،

قرم، جورج، **التنمية المفقودة، دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية**، دار الطليعة، بيروت 1981.

لقوشة، رفعت، **الليبرالية الاجتماعية - محاورة في مستقبل التاريخ**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2004، ص 31.

معلوم، حسين، **الليبرالية في الفكر العربي**، المجلس القومي للثقافة العربية، ط1، الرباط، 1992.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التقرير السنوي 2017**.

ثانيًا: المراجع الأجنبيّة

Bobbio, Norberto. (1985). *Liberalism and Democracy*, Verso, London, New York.

Encyclopedia Britannica.

Hall, Peter A. & Soskice, David. (2003). *An Introduction to Varieties of Capitalism*, Published to Oxford Sxholoarship Online. DoI10.1093/0199247757.003.0001.

Harvey, David. (2005). *A brief History of Neoliberalism*, Oxford University Press.

https//en.m.wikipedia.org.

Huntington, Samuel. (1993). *Democratization in the Twentieth Century*, University of Oklahoma, USA.

Liberal International Federation, 2005, Constitution.

Liberal International. (2017). *Andorra Liberal Manifesto 2017*, Andorra.

Mill, John Staurt. (1876). *The Principles of Political Economy*, Longmans, Green.

Oxford Research Encyclopedia.

Primoratz, Igor (Editor). (2007). *Politics and Morality*, Palgrave – Macmillan.

Reuters, *Wikipedia*, 4/1/2018.

Smith, Adam. (1776). *An inquiry into the nature and causes of the Wealth of Nations*.

Vasquez, Ian & Porcnik, Tanja. (2018). *Human Freedom Index*, Fraser Institute, 2018.

World Justice Project, 2017 – 2018.